# ترامب والسعودية
# إعادة التفكير بالعلاقة مع الرياض*

مضاوي الرشيد[1]

ترجمة: سميرة ابراهيم عبدالرحمن
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية–جامعة بغداد

منذ وصول الرئيس الأميركي دونالد ترامب الى سُدة الحكم، لم يضع حتى يومنا الحاضر إطار سياسة خارجية واضح للعلاقات الأميركية ـ السعودية. بدلاً عن ذلك، يخوض المراقبون وسط عاصفة من التعليقات الخاصة بالموضوع. هذا الشهر[2]، أوضح ترامب وجهة نظره قائلاً ان على واشنطن إلا تقدم حماية مجانية لدول الخليج. كما ذكر ان دول الخليج "لا

---

* المقال منشور على صفحات مجلة الفورين افيرز (Foreign Affairs) الأميركية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في ١٦آذار/مارس ٢٠١٧ .www.foreignaffairs.com

[1] مضاوي بنت طلال بن محمَّد الرشيد( بريطانية الجنسية من أب سعودي ومتزوجة من رجل بريطاني) هي أستاذة علم الإنثربولوجيا الديني، في قسم اللاهوت والدراسات الدينية بكلية الملوك بجامعة لندن. وحفيدة آخر حاكم من أسرة الرشيد الحاكمة في حائل، (١٨٣٠ – ١٩٢١). تعمل د.مضاوي الرشيد على النقاشات الدينية السياسية في المملكة العربية السعودية لا سيما بعد أحداث الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر٢٠٠١. وهي محسوبة على (المعارضة الوطنية السعودية) في حين لا يراها الكثيرون كذلك لفقدانها عنصرالمواطنة. قامت بتأليف ونشر الكثير من الكتب والمقالات في المجلات الأكاديمية عن شبه الجزيرة العربية والهجرة العربية والعولمة. ومن مؤلفاتها:

- السياسة في واحة عربية: إمارة آل الرشيد، دار الساقي ٢٠٠٣، لندن.
- مأزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين، دار الساقي ٢٠٠٥، لندن.
- تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، دار الساقي ٢٠٠٩، لندن.
- مساءلة الدولة السعودية: أصوات إسلامية من الجيل الجديد، دار الساقي ٢٠٠٩، لندن

(المترجمة نقلاً عن عدة مصادر منها /https://ar.wikipedia.org/wiki )

[2] تقصد الكاتبة شهر آذار/مارس ٢٠١٧.

تملك إلا المال" والقصد من وراء قوله انه سيجعل تلك الدول تدفع مقابل "المناطق الآمنة" المستقبلية في سورية. في الوقت نفسه، عبّر ترامب عن رغبته تحسين العلاقات مع دول الخليج عموماً لغرض التصدي "لنشاطات إيران الإقليمية المزعزعة للاستقرار".

من جانبهم، ورغم تعليقات ترامب اللاذعة، يرى السعوديون في الرئيس الجديد فرصة سانحة لتعزيز علاقتهم مع الولايات المتحدة ورأب الصدع الذي خلفه الرئيس الأميركي السابق بسبب اتفاقيته النووية مع إيران. فعلى سبيل المثال، انفرجت سريرتهم حينما وصف ترامب إيران بالدولة الداعمة للإرهاب الأكبر على مستوى العالم وطرحه التساؤلات عن منطقية الاتفاق النووي فإذا ما قوضه ترامب واستمر بالمحافظة على العقوبات ضد إيران بل توسيعها، فان السعوديين سيرحبون بذلك. إذ تؤكد مثل هذه الخطوة للرياض بان السعودية ما زالت مركز اهتمام السياسية الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط.

وبقطع النظر عن الطريق الذي ستسير واشنطن في دروبه مع إيران، ينبغي على ترامب إعادة التفكير بالعناصر المهمة لما يسمى العلاقة الخارجية مع السعودية، وعلى وجه الخصوص، يكون على الولايات المتحدة التوقف عن تقديم الدعم غير المشروط للنظام ما دام يعطي مثل هذا الدعم شرعية لتجاوزات النظام السعودي، ويجعل واشنطن عرضة لاتهامات دعمها للأنظمة الدكتاتورية. ومما لا ريب فيه انه لا يتحتم على واشنطن قطع العلاقات مع الرياض، ولكن ثمة أسباباً وجيهة لإعادة تعريف العلاقة بطرقٍ تحمي الولايات المتحدة.

تحالف عفا عليه الزمن

منذ ان التقى الرئيس الأميركي فرانكلين ديلانو روزفلت، مؤسس المملكة السعودية الملك عبد العزيز بن سعود على متن حاملة الطائرات الأميركية كوينسي في شباط/فبراير ١٩٤٥، كان النفط، والأمن، وموقع السعودية الجغرافي الأسباب الكافية لواشنطن لدعم البلد إزاء كل العقبات. وعبر أكثر من سبعة عقود بقي الإطار الأساسي للعلاقة سليماً.

ولكن ما كان يحمل منطقاً إستراتيجياً خلال حقبة الحرب الباردة لم يعد كذلك اليوم. فلو وضعنا في نظر الاعتبار الطاقة مثلاً، فان الولايات المتحدة اليوم معتمدة تقريباً

على النفط السعودي مثلما كانت في العقود الماضية. والأسوء ان السعودية حاولت، في السنوات الأخيرة، إخراج شركات النفط الصخري الأميركية من المنافسة التجارية من خلال إغراق السوق بالنفط الرخيص الأمر الذي جعل من مصادر الطاقة البديلة أكثر تكلفة وأقل جاذبية.

وبطريقة مشابهة، كانت السعودية حليفاً أمنياً نافعاً للولايات المتحدة خلال حقبة الحرب الباردة. فعلاوة على نفطها وموقعها الإستراتيجي، لعب نمط الإسلام الوهابي المحافظ دوراً في إبعاد مسلمي المنطقة عن القومية المتطرفة والشيوعية. ولكن ساعدت هذه السياسة قصيرة الأمد على إثارة أزمة الجهادية العالمية التي كانت تنشأ وتترعرع في كهوف أفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي الأمر الذي أفضى إلى نتائج غير مقصودة قاسية ما زال الغرب يعاني منها حتى وقتنا الحاضر. وغني عن القول ان هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول أصابت العلاقة الوطيدة بين الولايات المتحدة والسعودية بشرخٍ لحين من الزمان. وبما ان خمسة عشر من أصل تسعة عشر من منفذي الهجمات هم من السعوديين، الأمر الذي دعا الأميركان إلى البدء بطرح التساؤلات عما اذا كانت السعودية صديقة للولايات المتحدة ام عدوة لها. وللأسف، لم تتعامل الإدارات الأميركية المتعاقبة قط مع المسألة بطرقٍ تسمح بإعادة النظر أو إعادة ترتيب التزامها بالدعم غير المشروط للسعودية ذلك انها ما زالت تؤمن بان السعوديين هم الحلفاء الأفضل في الحرب على الإرهاب بدل ان يكونوا حاضنة له.

سجل حقوق إنسان متدني

وفقاً لمنظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن راتيس ووتش والمنظمات العربية لحقوق الإنسان العربية، سجن النظام السعودي العشرات من الناشطين السلميين والمدونين والمحامين والقضاة والصحفيين وعلماء الدين منذ الربيع العربي ٢٠١١. إذ يُعد انتقاد أحد ما لسياسات الملك في الصحافة أو تويتر، على سبيل المثال، فعلاً إجرامياً يمكن أن يؤدي به إلى

السجن. فتأسيس حزب سياسي، أو توقيع التماس يدعو للإصلاح السياسي، او كتابة أو حتى قراءة شيء مخرب: كلها تكون أعمالاً إجرامية.

وفي تلك الأثناء، أطلقت قوات الأمن النار على نُشطاء سعوديين سلميين ومتظاهرين (منذ العام ٢٠١١، قُتل أكثر عن خمسة وعشرين شخصاً من النشطاء الشيعة في المناطق الشرقية من البلاد) أو واجهوا عقوبة الإعدام في السجن. ففي عشية رأس السنة الجديدة لعام ٢٠١٦، أعدمت السعودية ٤٩ سجيناً في ليلة واحدة. ولأن الحكومة لا تسمح بأي نوع من الاحتجاج أو المظاهرات أو الاعتصام أو العرائض السلمية، ينجذب بعض الشباب السعودي نحو التطرف الديني أو الإرهاب. ففي سورية والعراق وحدهما، وبحلول العام ٢٠١٣، انضم ما يقرب من ٢٥٠٠ سعودي إلى الجماعات المسلحة المتطرفة. ثاني أكبر مجموعة من المقاتلين الأجانب بعد التونسيين.

ولا جدال في القول ان حقوق المرأة مقيدة تقييداً صارماً في السعودية. فالسعودية هي الأسوأ في تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين[1] إذ تحتل المرتبة ال ١٣٤ من أصل ١٤٥ بلد[2] بحسب المنتدى الاقتصادي العالمي. فالتمييز هناك يذهب أبعد من عدم السماح للمرأة بقيادة السيارة. وبقطع النظر عن العمر، تحتاج المرأة السعودية الى موافقة ولي امرها من الذكور لتدرس وتسافر وتبحث عن وظيفة وتتزوج وتفتح حساباً مصرفياً. بل حتى انها لا

[1] يصدر تقرير الفجوة بين الجنسين العالمية (The Global Gender Gap Report) عن المنتدى الاقتصادي العالمي. ونُشر لأول مرة في العام ٢٠٠٦. يغطي تقرير العام (٢٠١٤) ١٤٤ من الإقتصادات الكبرى والناشئة. ومؤشر الفجوة بين الجنسين العالمية هو مؤشر صمم لقياس المساواة بين الجنسين. (المترجمة نقلاً عن
(https://ar.m.wikipedia.org/wiki

[2] ما ذكرته الكاتبة هو ما جاء بتقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام ٢٠١٥ . فمن الجدير بالذكر ان معظم بلدان الجوار السعودية احتلت المراتب الدنيا؛ إذ جاءت مصر بالمرتبة ١٣٦، ولبنان ١٣٨ ، والأردن ١٤٠ ، وإيران ١٤١ ، وسورية= =١٤٣؛ وجاءت اليمن في اخر القائمة. اما البلدان التي تصدرت التقرير فهي ايسلندا بالمرتبة الأولى والنرويج بالمرتبة الثانية وفلندا بالمرتبة الثالثة.

اما في تقرير العام ٢٠١٦ وهو الاحدث فقد احتلت السعودية المرتبة ١٤١ من أصل ١٤٤ بلد؛ وجاءت مصر بالمرتبة ١٣٢، والأردن ١٣٤ ، ولبنان ١٣٥، وإيران ،١٣٩ وسورية ١٤٢، واليمن ١٤٤. في حين حافظت ايسلندا على المرتبة الأولى ، وجاءت فلندا بالمرتبة الثانية تلتها النرويج بالمرتبة الثالثة.(المترجمة)

تستطيع تلقى رعاية طبية دون موافقة ولي أمرها. ولم تتجاوز مشاركة المرأة في القوى العاملة نسبة ٢٠% رغم حقيقة انهن حققن مستوى عالي من التعليم.

ان المرأة السعودية محرومة من حقوقها الشرعية بالكامل. فقد أخر النظام مشاركتهن في الانتخابات البلدية حتى العام ٢٠١٥[١]، رغم حقيقة عدم فاعلية المجالس البلدية وانها تبقى خاضعة لسيطرة الحكومة. (فالبلديات ليست مجالس حكومية محلية، وانها تتلقى ميزانيتها من الحكومة ولديها صلاحيات محددة. فلم تكن قادرة يوماً ما على التأثير في مشاريع التنمية الحضرية بطرقٍ تحول دون وقوع الفيضانات في المدن الكبرى أو تحسين مناطق الاستجمام المحلية مثل المتنزهات.) وقد عين الملك السابق (الملك عبد الله) ثلاثين امرأة لمجلس الشورى (وهي سياسة استمر على نهجها الملك سلمان). إلاّ إن هذه الخطوة كانت رمزية إلى حد كبير ولم تترجم إلى تمكين حقيقي.[٢]

أحد عوامل عدم الاستقرار الإقليمي

ثمة سبب أخر لإعادة التفكير بالعلاقات الأميركية مع السعودية الا وهو الطموحات الإقليمية للبلد والحروب. في اليمن، استخدم السعوديون القوة العشوائية ضد المدنيين في حملتهم للقضاء على الحوثيين. قُتل، حتى الآن، ما يزيد على عشرة الآف مدني في النزاع، وسقط الكثير من هولاء القتلى بأسلحة مصنعة أميركاً اشترتها الرياض. كما ان الحرب قد قوت ساعد القاعدة والدولة الإسلامية (المعروفة بداعش) ما دامت تسعى الجماعتان لتقويض الحوثيين.

---

[١] حسب صحيفة "الإندبندنت" البريطانية، سجلت ١٢ ألف ناخبة سعودية للانتخابات التي ترشحت لها ٩٧٨ امرأة و٥٩٣٨ رجلاً. (المترجمة نقلاً عن https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2015/12/13 )

[٢] يرى قطاع من الليبراليين السعوديين في داخل المملكة وخارجها مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات البلدية أمراً لا يشتمل على اصلاح جدي وحقيقي لمؤسسة الحكم السعودي، لأن الإصلاح الجاد يتطلب اشراكاً حقيقياً في صناعة القرار والممارسة السياسية. (المترجمة نقلاً عن http://www.bbc.com/arabic)

في العام ٢٠١١، حركت السعودية قواتها الى البحرين لدعم حكام ال خليفة في سعيها لسحق الحركة الداعمة للديمقراطية هناك. وبين العام ٢٠١١ والعام ٢٠١٣ تم إطلاق النار على ما يزيد على ١٢٢ بحريني من قبل القوات الأمنية التابعة للنظام. وحدث هذا على بعد بضعة أميال من الأسطول الخامس للبحرية الأميركية المتمركزة في الجزيرة الصغيرة.

وعلى الرغم من ادعاء السعودية دعمها للثوار المعتدلين في سورية، مثل الجيش السوري الحر الميت، فان الأسلحة المقدمة لمثل هولاء الثوار قد تجد طريقها الى الجماعات المتطرفة، على سبيل المثال، أحرار الشام وجبهة النصرة. فالتدخلات السعودية قد عززت من موقف المتطرفين الإسلاميين على حساب القوى الداعمة للديمقراطية في السعودية، والهدف الأساس هو كسب حرب بالوكالة مع إيران بدل تحقيق الديمقراطية للشعب السوري.

رسم شكل العلاقات المستقبلية

لا يتحتم على واشنطن ان تضع نفسها موضع من يُرى على انه داعم دعماً غير مشروط لقوة مناهضة للتغيير والثورة كالمملكة العربية السعودية. فالرؤى التي يتبناها أشخاصٌ مثل أستاذ جامعة تكساس أي آند إم (A&M) آن جريجور غوس، وجميس جيفري السفير الأميركي السابق لدى تركيا والعراق اللذين يجادلان انه لا خيار للولايات المتحدة سوى الاستمرار في دعم النظام في منطقة عربية غير مستقرة ومتقلبة، هي رؤى قصيرة النظر. والسعودية، مثلما هي إيران، قوة غير مستقرة إلاّ انها ملكية رجعية تسعى لبقاء الأنظمة السلطوية المتحالفة معها في العالم العربي. إذ ساهمت تدخلاتها في المنطقة في إخفاق الحراك الحقيقي صوب الديمقراطية الذي بدأ عام ٢٠١١.

عليه، ينبغي ان يكون الدعم الأميركي مشروطاً بتقديم النظام السعودي إصلاحات سياسية حقيقية وليست شكلية. وعلى واشنطن ان تضغط على الملك سلمان وولي عهده لوضع البلد على الطريق الذي يفضي به الى حكومة حرة ومنتخبة. ولا شيء سوى الإصلاح السياسي مْنَ له القدرة على فتح المجال العام وقمع التطرف. إذ يمكن لحكومة ديمقراطية استيعاب اندفاعات الجهاديين، وإلهام الشباب المهمّش والغاضب، ووضع السعودية على

**الطريق القويم صوب دخول القرن الواحد والعشرين على أساس صلب بوصفها دولة قومية حديثة. بالمقابل، على واشنطن ان تجعل من مبيعات الأسلحة والتجارة مع السعودية شرطاً لانفتاح النظام على هذا النوع من الإصلاح السياسي.**

**لعل من المفيد القول إن إجبار السعوديين على الدفع مقابل الحماية، مثلما راح ترامب يقترح، لا يُعد حلاً. القيام بذلك قد لا يجعل من الولايات المتحدة تظهر بمظهر المرتزقة فحسب بل وتسمح للنظام السعودي ومن هُم على شاكلته الاستمرار بابتزازهم السياسي. ومقولة "اما معنا أو مع الإرهابيين" ليست رواية منطقية يتبناها أي نظام. ولا مناص من القول ان مثل هذا الحوار يقوض قدرة السعوديين على رسم مستقبل يقودون فيه بلدهم بسلام إلى مصافي الأمم التي تحترم مواطنيها والمجتمع الدولي. لدى ترامب، الآن، الفرصة لإعادة رسم صورة العلاقة الأميركية ـ السعودية بطرقٍ تحمي المصالح القومية الأميركية. وبهذه المناسبة، فان الاستمرار على ذات النهج المعتاد قد يكون بالفعل السياسة الأخطر على الإطلاق.**

**الروابط**

**[1] https://www.amazon.com/Muted-Modernists-Struggle-Divine-Politics/dp/0190496029**
**[2] https://www.washingtonpost.com/posteverything/wp/2017/03/07/trump-thinks-hell-get-a-great-deal-from-the-gulf-arab-states-good-luck-with-that/?utm_term=.8bf1288b28d3**
**[3] http://abcnews.go.com/Politics/president-trump-speaks-campaign-rally-florida/story?id=45584942**
**[4] https://www.bloomberg.com/politics/articles/2017-01-29/saudi-king-discusses-terror-business-ties-in-call-with-trump**
**[5] https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2016-11-**

15/trump-and-iran
[6] http://www.bbc.co.uk/news/world-us-canada-38868039